الأمم المتحدة S/2012/216

مجلس الأمن

Distr.: General
12 April 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من معالي السيد وليد المعلم، وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية العربية السورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بصورة عاجلة بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
الممثل الدائم

130412 130412 12-29326 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

اطلعنا على رسالة المندوب الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة الموجهة إليكم (A/66/769-S/2012/208) حول الادعاء بقيام القوات السورية بتاريخ ٩ نيسان/أبريل بأعمال عنف قرب الحدود السورية - التركية مما أدى إلى زيادة سريعة في عدد السوريين العابرين للحدود وأنه بنفس التاريخ ونتيجة لإطلاق نار عبر الحدود جُرح اثنان من الرعايا السوريين الذين لجأوا إلى بلدة كلس وكذلك اثنان من المواطنين الأتراك الذين يعملون هناك.

إن ما جاء في رسالة المندوب التركي إليكم لا يتفق مع الواقع ويندرج في إطار الاستراتيجية التركية التي أشرت إليها في رسالتي إليكم يوم أمس والتي تتمثل بإيواء وتسليح وتقديم المساعدة اللوجستية لعناصر إرهابية مسلحة تدخل الأراضي السورية لارتكاب جرائم الاعتداء على قوات الحكومة والمدنيين الأبرياء وتخريب البنى التحتية واستهداف الأملاك العامة والخاصة وتهجير العشرات بالقوة إلى تركيا لافتعال أزمة إنسانية. وتعلمون أن سماح دولة لجماعات مسلحة باستعمال أراضيها لشن هجمات على دولة مجاورة يشكل عدواناً بالمعنى الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ لعام ١٩٧٤. ونود أن نلفت انتباهكم إلى أن هذا العدوان التركي مبيت منذ بدء الأحداث الداخلية في سورية ذلك لأن السلطات التركية قامت منذ بداية الأزمة بتهيئة مخيمات لجوء تتسع لحوالي نصف مليون شخص في مواقع قريبة من الحدود السورية - التركية وتقوم الجماعات المسلحة بالتنسيق مع السلطات التركية بعمليات ترهب السكان المدنيين لدفعهم باتجاه هذه المخيمات تمهيداً لقيام الحكومة التركية بخلق أزمة لاجئين تبني على أساسها مطالب لإقامة ممرات إنسانية ومنطقة عازلة تستوجب القيام بأعمال عسكرية لحمايتها، أما فيما يتعلق بالادعاء الوارد في الرسالة التركية فهو محاولة لذر الرماد في العيون والتغطية على السياسات العدوانية تجاه سورية التي ترتكبها الحكومة التركية.

وحقيقة ما حدث هو أنه بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ صباحاً تعرّض مركز هجرة السلامة على الحدود السورية - التركية لهجوم من الجماعات المسلحة وجرى إطلاق نار كثيف وتدخلت القوات المسلحة للتصدي لهذا الهجوم مما أدى إلى قتل تسعة من المسلحين، وخلال ذلك في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين خرج حوالي ٣٥٠ مواطناً سورياً من المتواجدين في مخيم بيلاداغي التركي رقم (١) للهجوم على أمانة مركز كسب الحدودي،

إلا أن الجيش والبوليس التركي أوقفهم قبل وصولهم إلى أمانة بيلاي التركية بمسافة ٢ كم وكانوا يحملون أعلاماً وعصيّ وأسلحة أوتوماتيكية (بمبكشن).

وفي الساعة ١٨,٠٠ من تاريخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ أقدم حوالي أربعين شخصاً مسلحاً بالهجوم على مركز هجرة السلامة الحدودي وتصدت لهم عناصر الشرطة والجيش وجرى تبادل إطلاق نار أدى إلى مقتل أحد المسلحين وإصابة اثنين آخرين بطلقات نارية وتمت مصادرة بارودة حربية وعدة قنابل ولاذ المسلحون بالفرار مع المصابين إلى داخل الأراضي التركية.

إن كل ما ذكرناه أعلاه يثبت تورط تركيا المباشر بالأزمة السورية مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ويتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف هذا العدوان التركي ضد سورية.

(توقيع) وليد **المعلم**
وزير الخارجية والمغتربين